الأزمة المالية العالمية و معيار بازل 3

أ. بوسنة محمد رضا

جامعة أم البواقي – الجزائر

الملخص:

لقد جسدت لجنة بازل الارادة الدولية لتوحيد الاجراءات الرقابية على البنوك العاملة في الصناعة المصرفية في مختلف الدول، الى جانب تشجيع المنافسة العادلة بين تلك البنـــوك، حيث شكل معياري بازل 1 و 2 أولى المحاولات لوضع معايير موحدة لتنظـــيم الصـــناعة المصرفية، غير ان الازمة المالية الاخيرة اظهرت العديد من النقائص في معيار بازل 2، و لهذا قامت اللجنة بتحليل تلك النقائص و تقديم بعض التعديلات تم تجسيدها في معيار بازل 3 و التي هدفت اساسا الى تعزيز مكونات و حجم راس مال البنوك، الى جانـــب الاهتمـــام بمخاطر السيولة و ذلك بوضع معيار للسيولة في المدى القصير و آخر في المدى الطويل، و رغم حداثة هاته المعايير فان ردود الفعل الدولية انقسمت بين مؤيد و متخوف من اثـــار هاته القواعد على الصناعة المصرفية على المستوى الدولي

Résumé:

le Comité de Bâle a incorporé la volonté internationale pour unifier les procédures de contrôle sur les banques opérant dans le secteur bancaire dans différents pays, ainsi que d'encourager une concurrence loyale entre ces banques, où les normes de Bâle 1 et 2 sont considérées comme les premières tentatives d'établir des normes uniformes pour réglementer le secteur bancaire, mais la récente crise financière a montré de nombreuses lacunes dans la norme Bâle 2, et pour cela, la Commission a analysé ces lacunes et présenté quelques ajustements qui ont été incorporés dans la norme de Bâle 3, cette norme vise principalement à renforcer les composantes et la taille du capital des banques, et en accordant une attention aux risques de la liquidité et d'établir une norme de liquidité à court terme et une autre à long terme, et malgré que la mise en application de ces normes est récente, la réaction internationale a été divisé entre partisan et craignant des effets de l'application de cette norme sur l'industrie bancaire internationale.

لقد شهد الاقتصاد العالمي خلال الاربع سنوات السابقة واحدة من اقـــوى و اكبـــر الازمات المالية العالمية التي عصفت بالصناعة المصرفية في العديد مـــن الـــدول ســـواء المتقدمة منها او التي هي في طريق النمو، و من بين الاسباب التي ادت الى حدوث هاتـــه الازمة هو الضعف الذي طبع نشاط الهيئات المشرفة على نشاط الصناعة المصرفية سواءا كان ذلك الضعف متعمدا نتيجة الضغط من قبل القوى السياسية للدول و كـــذلك الجهـــات

اصحاب المصالح، او غير متعمدا نتيجة نقص في الموارد المادية او البشرية اللازمة في عملية الاشراف على الصناعة المصرفية، لان عملية تنظيم الصناعة المصرفية قامت اساسا على مبدأ التجربة و الخطأ و محاولة استخلاص الدروس من الازمات المالية التي عصفت بها خلال العقود السابقة، فان الهيئات المشرفة على تنظيم الصناعة المصرفية سواءا المحلية منها او الدولية حاولت تحليل اسباب هاته الازمة و من ثم تحديد جوانب الضعف من اجل العمل على تصحيحها و على راس هاته الهيئات المشرفة نجد لجنة بازل التي حاولت دائما العمل على تحديث المعايير المعتمدة في تنظيم الصناعة المصرفية كل مرة تتضح بعض النقائص حولها و هو حال معايير بازل 2 التي عملت اللجنة على تحديثها بناءا على نتائج تحليل اسباب الازمة المالية الاخيرة و التي تمخض عنها معايير بازل 3؛ و بالتالي فان هذا البحث يحاول التطرق الى التحديثات التي جاءت بها معايير بازل 3، و هذا من خلال محاولة الاجابة على الاشكالية التالية: **ما هي التعديلات التي فرضتها الازمة المالية الاخيرة على معايير تنظيم الصناعة المصرفية؟**

و للإجابة على هاته الاشكالية قمنا بتقسيم البحث الى3 أقسام: يهتم القسم الاول منه بالتطرق الى معايير لجنة بازل2 ، أما القسم الثاني فيهتم بالتطرق الى اسباب الازمة المالية الاخيرة و كذلك جوانب الضعف التي طبعت عملية تنظيم الصناعة المصرفية؛ اما القسم الثالث فسنحاول من خلاله التعرض الى اهم التعديلات التي جاءت بها معايير بازل 3.

I. معايير لجنة بازل 2:

I.1. تنظيم الصناعة المصرفية و ظهور لجنة بازل:

بصفة عامة يمكن ارجاع ظهور عملية تنظيم الصناعة المصرفية الى الازمات المالية و المصرفية التي شهدتها الصناعة المصرفية في العديد من دول العالم و التي يمكن ردها الى طبيعة توزيع الحصص السوقية، العوامل الخارجية و كذلك مشكلة عدم تناظر المعلومات بين المتعاملين الاقتصاديين في الصناعة المصرفية[1]، و بالتالي فانه من بين الاسباب التي دفعت الدول الى العمل على تنظيم الصناعة المصرفية هو الضعف الذي يطبع نشاط بعض البنوك العاملة في تلك الصناعات الى جانب عدم تناظر المعلومات بين المودعين و مسيري البنك. مما ادى ذلك الى ضرورة البحث

عن سبل تنظيم هاته الصناعة من اجل تحقيق جملة من الأهداف؛ حيث تسعى عملية تنظيم الصناعة المصرفية إلى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية[2] تتمثل في: حماية المستهلكين، العمل على تخفيض الانحلال الخلقي الذي يمكن ان يطبع علاقات الوكالة بين البنك و عملائه و كذلك الحفاظ على سلامة الصناعة المصرفية و تخفيض المخاطر التنظيمية. و يرجع السبب لضرورة حماية المستهلكين الى عدم قدرتهم على التوقع بمدى المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسات المالية التي تتعامل معها، و على هذا الأساس يمكن ان نميز بين ثلاث فئات من التنظيم: أولا خطط التعويض المصممة لتسديد كل او جزء من الخسائر الناتجة عن افلاس المؤسسات المالية، ثانيا التنظيم في شكل متطلبات كفاية رأس المال وغيرها من القواعد التي تهدف إلى الحد من الإعسار المصرفي، و اخيرا توجيه قواعد نشاط الاعمال او الاسواق بشكل يسمح لكل متعامل داخل هاته الاسواق المالية من العمل بشكل عادل؛ و نظرا الى انتشار ظاهرة العولمة المالية و ما جاءت به من انتشار للعمليات الخارجية للبنوك الى جانب ظهور مجموعة من البنوك العابرة للحدود جعل عملية تنظيم الصناعة المصرفية في حاجة الى بعض القوى الدولية ترشدها في اداء انشطتها و هذا للأسباب التالية[3]:

- ان انتشار البنوك العابرة للحدود يمكن ان يؤدي زيادة المنافسة بين البنوك المحلية و الاجنبية، و هو ما يمكن ان يؤدي الى نوع من المنافسة الغير عادلة و التي يمكن ان تنشأ من خلال الاختلاف في القوانين المنظمة للصناعة المصرفية بين الدول مثل القوانين المحددة لراس المال الادنى و الذي يمكن ان يوفر نوع من الميزة التنافسية الناتجة عن انخفاض تكاليف البنوك التي تعمل في الدول ذات راس المال الادنى، و هو ما حدث مع البنوك اليابانية التي اكتسحت اسواق العديد من الدول المتقدمة؛
- المخاطر التي يمكن ان تنقلها البنوك العابرة للحدود و الناتجة عن حدوث ازمات في بعض الدول التي تملك بها فروع لها، مما يمكن ان يؤثر على فروعها في الدول الاخرى و كذلك البنوك الاخرى العاملة معها؛
- الخبرة التي يمكن ان تحصل عليها الهيئات المنظمة للصناعة المصرفية في دولة ما و ذلك من خلال الاستفادة من دروس الدول الاخرى؛

- تسهيل نشاط البنوك العابرة للحدود، من خلال العمل على تجانس الاجراءات التنظيمية في مجموعة الدول التي تعمل بها، و بالتالي تخفيض تكاليفها.

و نظرا للانتشار الواسع لهاته البنوك العابرة للحدود و كذلك اتساع نشاطاتها خلال فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، و على اثر افلاس البنك الالماني Herstatt bank سنة 1974، اعلن محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر (G-10) تحت اشراف بنك التسويات الدولية عن انشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Committee on Bank Supervision) و التي يقع مكتب الامانة العامة لها في بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية. و هي لجنة استشارية فنية تضم البنوك المركزية لـ 13 دولة هي[4]: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورج، هولندا، اسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية.

2.1. **<u>معيار بازل 1:</u>** لقد تم الموافقة على قرار لجنة بازل المتمثل في اقتراح معيار موحد لكفاية راس المال و هذا من قبل اعضائها في جويلية 1988 و الذي اطلق عليه بمعيار كوك، و الذي استهدف في البداية نشاط البنوك العالمية العابرة للحدود، ليتحول فيما بعد الى معيار يتم على اساسه تقييم ملاءة البنوك سواءا المحلية منها او الاجنبية، و يعتمد هذا المقياس في تحديد الحد الادنى لراس المال على نسبة بين راس المال و الاصول المرجحة بأوزان المخاطر تكون اكبر من او تساوي 8%، و اقتصر المعيار على احتساب المخاطر الائتمانية و مخاطر الدول دون الاخذ بعين الاعتبار الانواع الاخرى من المخاطر، و لقد تم تقسيم الدول حسب المخاطر التي تتعرض اليها الى قسمين: دول ذات مخاطر منخفضة و تشمل دول ال OCDE و المملكة العربية السعودية، و دول ذات مخاطر مرتفعة و تضم بقية دول العالم؛ أما مخاطر الاصول فقد اختلفت من اصل لآخر و ذلك حسب احد الاوزان التالية: 0%، 10%، 20%، 50% و 100%. و يتكون راس المال حسب مقررات لجنة بازل من شريحتين هما: راس المال الأساسي (و يضم راس المال المدفوع، الاحتياطات المعلنة و الارباح المحتجزة) و كذلك راس المال المساند (و يضم الاحتياطات الغير معلنة، احتياطات اعادة تقييم الاصول، احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم و السندات التي تتحول إلى اسهم بعد فترة)).

و في الفترة الممتدة بين 1995 و 1998 شهد معيار بازل 1 بعض التغييرات تمثلت اهمها في اضافة شريحة ثالثة لراس المال تضم القروض المساندة لأجل سنتين مع اخضاع هاته الشريحة الثالثة الى مجموعة من الشروط، أما التعديل الثاني فيتمثل في ادخال المخاطر السوقية في الحسبان عند احتساب الاصول المرجحة بالمخاطر، من خلال اضافة الاصول المرجحة بأوزان المخاطر الى مقياس مخاطر السوق مضروب في 12.5، و بالتالي يصبح معيار كفاية راس المال على النحو التالي:

$$\text{معيار كفاية رأس المال} = \frac{\text{اجمالي رأس المال}(\text{الشريحة الأولى}+\text{الشريحة الثانية}+\text{الشريحة الثالثة})}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}+\text{مقياس مخاطر السوق}\times 12.5} \geq 8\%$$

3.1. **<u>معيار بازل 2:</u>** نظرا للانتقادات الموجهة الى معيار بازل 1، خاصة ما تعلق منها بعدم العدالة في تحديد المخاطر بين الدول و ذلك من خلال تقسيمها الى مجموعتين، و كذلك ربط مخاطر البنوك بمخاطر الدول التي تعمل بها الى جانب عدم تطرقه الى كل المخاطر التي يمكن ان تواجه البنوك مثل المخاطر التشغيلية؛ و لهذا قامت لجنة بازل خلال الفترة 2004/1999 بتقديم العديد من التوصيات، ليتم بعدها اصدار الوثيقة في صورتها النهائية في جويلية 2004، و التي اطلق عليها مقررات بازل 2^{5} و التي قدمت للبنوك و المؤسسات المالية فترة لتوفيق اوضاعها حتى نهاية عام 2006، ليتم بدء العمل بها مع بداية عام 2007. و من اجل معالجة اكثر دقة للمخاطر و بصفة اكثر تنظيما فقد تم اعداد معيار بازل 2 من خلال الاعتماد على ثلاثة اعمدة (دعائم) رئيسية هي: تحسين اطار حساب ملاءة راس المال، تطوير عملية المراجعة الرقابية او الاشرافية و تقوية انضباط السوق؛ و الشكل رقم 1 يوضح الركائز الثلاثة لمعيار بازل 2:

3.1.1. <u>الدعامة الاولى</u>: المتطلبات الدنيا لراس المال: حيث يتم احتساب المستوى الادنى لراس المال من خلال المعادلة التالية[6]:

$$\text{معدل كفاية راس المال} = \frac{\text{راس المال بمفهومه الشامل}}{\text{الاصول مرجحة بأوزان المخاطر}+12.5\times(\text{مخاطر السوق}+\text{مخاطر التشغيل})} \geq 8\%$$

و بالتالي فان عملية تحديد الحد الادنى لراس المال تعتمد على قياس كل من مخاطر الائتمان و مخاطر السوق الى جانب النوع الثالث من المخاطر و هي المخاطر التشغيلية و التي عرفتها لجنة بازل على انها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية او اخفاق العمليات الداخلية او الاشخاص او الانظمة او التي تنجم عن أحداث خارجية[7]، كما

انه من بين التعديلات الجديدة للجنة بازل توفيرها اسلوبا جديدا لقياس المخاطر الائتمانية و ذلك الى جانب الاسلوب النمطي الذي كان معتمدا من قبل و الذي يعتمد على تقارير وكالات التصنيف، و يتمثل الاسلوب الجديد في اسلوب التقييم الداخلي و الذي يمكن استخدامه من قبل البنوك الكبيرة التي تمتلك انظمة داخلية لتقييم المخاطر مع الالتزام بأساليب دقيقة و معايير للافصاح.

3.2.I. الدعامة الثانية: اجراءات الرقابة الاحترازية: لقد قامت لجنة بازل بإضافة هاته الدعامة الثانية من اجل تدعيم سابقتها، حيث انه الى جانب ضمان توفر البنوك على الاموال الخاصة التي تكفيها لتغطية جملة المخاطر التي تواجهها فانه يتوجب عليها استخدام افضل تقنيات الرقابة و ادارة المخاطر، و لهذا قامت اللجنة بإصدار اربع مبادئ اساسية للرقابة الاحترازية هي[8]:

- يجب ان تتوفر البنوك على الاجراءات التي تسمح لها بالتقييم الشامل لرؤوس اموالها مقارنة بحجم المخاطر التي تواجهها، و كذلك توفرها على استراتيجية تسمح لها بالحفاظ على مستويات رؤوس اموالها؛
- يتوجب على السلطات الرقابية القيام بمراجعة الاستراتيجيات و الاجراءات المتبعة من قبل البنوك عند القيام بالتقييم الداخلي لحجم راس المال اللازم لمواجهة مخاطرها، الى جانب تأكدها من احترام تلك البنوك للمعايير التنظيمية حول راس المال المعمول بها، و كذلك يجب عليها القيام بالإجراءات اللازمة في حالة وجود بعض الخروقات من قبل تلك البنوك؛
- يجب على السلطات الرقابية التأكد من توفر البنوك على راس مال اعلى من المستوى الادنى المطلوب، و من ثم امتلاك القدرة على الزام تلك البنوك بامتلاك رؤوس اموال اعلى من المستوى الادنى المطلوب منهم؛

التدخل الرقابي من خلال وسائل الانذار المبكر لاكتشاف المصاعب التي يمكن ان تواجهها البنوك في الوقت المناسب و اتخاذ الاجراءات التصحيحية في مرحلة مبكرة لمنع تدهور راس مال البنك.

3.3.I. الدعامة الثالثة: انضباط السوق: تقترح لجنة بازل من خلال هاته الدعامة مزيدا من الافصاح عن هيكل راس المال و نوعية مخاطره و حجمها، و سياساته المحاسبية

المتبعة لتقييم اصوله و التزاماته و تكوين المخصصات، و كذلك استراتيجياته في التعامل مع المخاطر و نظام البنك الداخلي لتقدير حجم راس المال اللازم.

على الرغم من التعديلات التي جاء بها معيار بازل 2، الا انه تم تسجيل مجموعة من الملاحظات[9] من قبل بعض الخبراء و التي حدت من فعالية هذا المعيار، مثل ما سيتم التعرض له في القسم التالي، و من ابرز هاته الملاحظات هو كون منهج التقييم الداخلي معقد للغاية و يتطلب وقتا و كلفة اكبر، مما سيدفع معظم البنوك الى الاعتماد على الطريقة القياسية من خلال الاعتماد على وكالات التصنيف، و هو ما يمكن ان يحد من مصداقية التصنيفات المقدمة، الى جانب خلق مشاكل امام البنوك الغير مصنفة، و بالتالي فان ذلك سوف يحفز عدد هائل من البنوك على عدم التقيد بمعيار بازل 2، خاصة في ظل ضعف قدرة الهيئات الرقابية في الرقابة على نشاط الصناعة المصرفية.

الشكل رقم 1: الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل 2

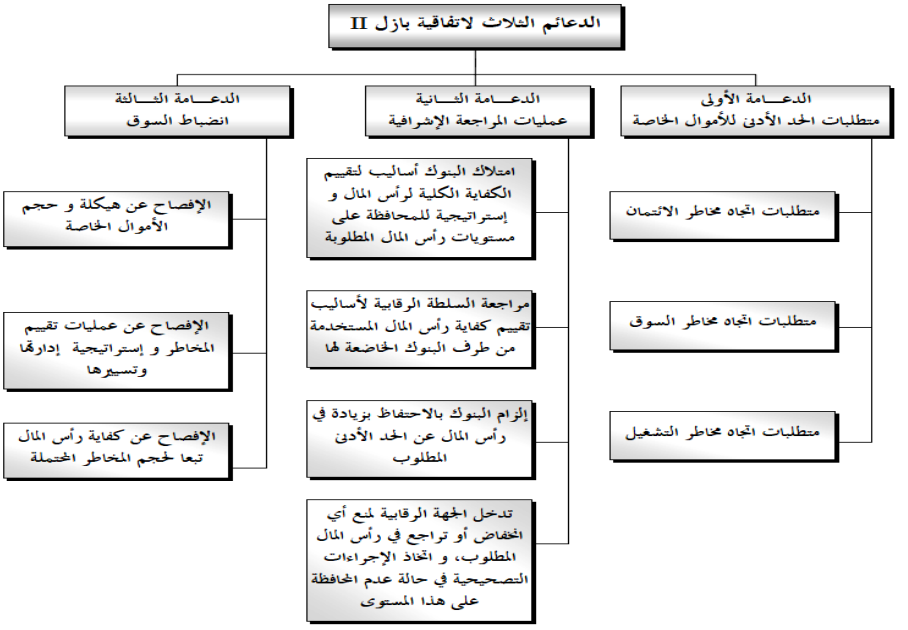

المصدر: مجلس محافظي البنوك المركزية و مؤسسات النقد العربية، الملامح الاساسية لاتفاقية بازل 2 و الدول النامية، ورقة من سلسلة البحوث و الدراسات المتخصصة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

نقلا عن: موسى امبارك احلام، آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية(دراسة حالة بنك الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005. ص 89.

II. اسباب الازمة المالية لسنة 2007.

II.1. مراحل الازمة

لقد شهدت الازمة المالية الاخيرة تتابع مجموعة من الاحداث التي ادت في النهاية الى انفجار الازمة عام 2007، و فيما يلي سنحاول التطرق الى اهم المحطات التي مرت عليها الازمة المالية الاخيرة:

II.1.1. نمو سوق القروض عالية المخاطر: لعل اولى هاته الاسباب هو التوسع الكبير في سوق الاقراض خاصة ما تعلق منها بالقروض الخطيرة او عالية المخاطر (subprimes) و التي ارتبطت اساسا بالقروض العقارية و هذا على اثر السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية خلال العقود الاخيرة في مجال الاسكان و التي كانت تهدف الى تشجيع المواطنين على شراء السكنات و هذا من خلال تخفيض الضرائب و تشجيع الاسر على التوسع في الاقتراض الى جانب حث المؤسسات المالية على توفير أشكال عديدة لوسائل التمويل الضرورية التي تساعد الاسر على شراء العقارات، و بالتالي دفع ذلك المؤسسات المالية الى تسهيل عملية منح القروض و عدم التعمق في دراسة ملفات طالبي القروض، و الى جانب القروض العقارية فان القروض عالية المخاطر يمكن ان تشمل البطاقات الائتمانية و كذلك تأجير السيارات و غيرها، حيث تطورت القروض الرهنية من 200 مليار دولار سنة 2002 الى 640 مليار دولار سنة 2006، و هو ما شكل نسبة 23% من مجموع القروض العقارية الممنوحة؛

و مما يمكن الاشارة له ان اسعار الفائدة المطبقة على هذا النوع من القروض تعتبر اسعار متغيرة ترتبط قيمتها اساسا بسعر الفائدة المعروض من قبل البنك المركزي مضافا اليه علاوة مخاطرة يتم الاتفاق عليها مسبقا بين طرفي العقد كما ان اسعار الفائدة يمكن ان تتأثر بتغير القيمة الجارية للعقارات، كما ان السنوات الثلاث الاولى من القرض تكون اسعار الفائدة فيها ثابتة ثم تتغير بعد ذلك؛

و نظرا لكون اسعار الفائدة المطبقة على القروض عالية المخاطر كانت اكبر من اسعار الفائدة المطبقة على المنتجات الاخرى، فان ذلك حفز العديد من المؤسسات المالية على

التوسع في هذا النوع من القروض خاصة في ظل توفر بعض الضمانات التي قدمتها الدولة حول القروض العقارية المقدمة الى الفئات ذات الدخول الضعيفة، الى جانب التوسع في عمليات توريق الديون خاصة في ظل تزايد طلب المستثمرين على الاوراق المالية المرتبطة بالديون عالية المخاطر نتيجة ارتفاع العوائد التي توفرها و التي تتم عادة من قبل مؤسسات مالية متخصصة وظيفتها شراء الديون و اصدار اوراق مالية في مقابلها و يطلق على هذا النوع من المؤسسات ب SPV (Special Purpose Vehicle)[10] ، مما وفر سيولة اضافية للمؤسسات المالية قامت بتوظيفها في تمويل القروض عالية المخاطر و التي تقوم بتحويل مخاطرها الى الجهات التي تشتري الاوراق المالية المرتبطة بها.

II.1.2. الافراط في السيولة و تشكل فقاعة اسعار العقارات[11]: نظرا للقوة التي يتمتع بها النظام المالي في الولايات المتحدة الامريكية خاصة في ظل ارتفاع اسعار الفائدة المرتبطة بالقروض العالية المخاطر فان ذلك ساهم في جلب العديد من رؤوس الاموال الاجنبية الباحثة عن احسن التوظيفات (على غرار فوائض الصناديق السيادية للدول و احتياطات النقد الاجنبي الخاصة بها)، مما ساهم في زيادة الطلب على الاوراق المالية داخل السوق الامريكية و بالتالي حفز ذلك المؤسسات المالية على التوسع في عمليات التوريق من اجل الحصول على مزيد من السيولة، و هو ما وفر حجم كبير من السيولة داخل الاسواق المالية الامريكية تم استخدامها في منح مجموعة جديدة من القروض عالية المخاطر مما ترتب عنه نتيجتين رئيسيتين هما[12]:

- زيادة المنافسة داخل اسواق القروض العقارية عالية المخاطر مما ادى الى تراجع الهوامش التي تحصل عليها المؤسسات المقرضة؛
- التوسع في منح القروض دون مراعاة نوعية تلك القروض الممنوحة.

و نتيجة لزيادة الطلب على العقارات في الولايات المتحدة الامريكية فلقد شهدت اسعارها ارتفاعا شديدا نتيجة المضاربة حيث استمرت الاسعار في الارتفاع الى غاية نهاية سنة 2005.

II.1.3. انفجار فقاعة اسعار العقارات و ظهور شكوك حول امكانية عدم تحصيل القروض: لقد ادت عملية رفع اسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الفدرالي الى 5.25% في 2006 بعد ان كانت في حدود 1% حتى نهاية جوان 2004 الى زيادة تكاليف القروض

الممنوحة لتمويل عملية شراء العقارات و هو ما ادى الى حصول ازمة لدى العائلات ذات الدخل الضعيف و بالتالي حد ذلك من قدرتها على تسديد الاقساط الجديدة المرتفعة على القروض التي استفادت منها، و من جهة اخرى فان تراجع الطلب على العقارات ادى الى تراجع الاسعار داخل الاسواق، و بالتالي خلق ذلك مشكلة تراجع امكانية تحصيل القروض التي قامت بمنحها البنوك المقرضة و كذلك مشكلة سيولة لديها، و لهذا حاولت هاته المؤسسات المقرضة اعادة جدولة ديون بعض المقترضين في سبيل مساعدتهم على تسديدها، غير انه و مع تفاقم الازمة فقد قامت هاته البنوك بعرض العقارات المرهونة للبيع و بالتالي زاد المعروض منها مما ادى الى انفجار فقاعة الاسعار و انهيارها، مما دفع العائلات الى التنازل عن العقارات التي حصلت عليها و التي كانت موضوع رهن لضمان القروض التي حصلت عليها. و لقد ادت الخسائر المتراكمة الى اعلان العديد من المؤسسات المالية افلاسها، و بالتالي بدأت آثار الازمة في الانتشار سواءا على مستوى الاقتصاد المحلي للولايات المتحدة الامريكية او على المستوى الدولي.

II.1.4. انتشار الازمة: لقد ادى افلاس العديد من المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الامريكية الى ظهور بعض المشاكل على مستوى الاقتصاد الامريكي، لعل ابرزها التزايد الكبير في عدد البطالين حيث ان افلاس المؤسسات المالية ساهم في طرد حوالي 35752 من العاملين بها، و كذلك فان تراجع السيولة على مستوى الاقتصاد الامريكي ادت الى تراجع الانفاق مما ادى تراجع الطلب على السلع و الخدمات الاخرى و بالتالي ادى ذلك الى تراجع مبيعات و مداخيل عدد كبير من المؤسسات الغير مالية، الى جانب تراجع حجم القروض الممنوحة لهاته الشركات بسبب نقص السيولة ادت الى تراجع حجم الانتاج و بالتالي تسببت في طرد عدد متزايد من الموظفين. اما على المستوى الدولي، لقد ساهمت ظاهرة العولمة و انتشار الابتكارات المالية الى توسع الازمة لتمس مجموعة اخرى من الدول على غرار بعض الدول الاوروبية و الاسيوية، وذلك من خلال ظهور مشاكل على مستوى الاسواق المالية الخاصة بها الى جانب تراجع اسعار العديد من المنتجات الاستراتيجية مما ادى الى تراجع المعروض منها.

II.1.5. الاجراءات المتخذة من قبل الحكومات لمحاولة السيطرة على الازمة: بعد تفاقم الخسائر الاقتصادية للأزمة حاولت الحكومات و البنوك المركزية للعديد من الدول

المتضررة من الأزمة التدخل لوضع حد لخسائرها المتزايدة، و اتبعت في ذلك نوعين من الحلول: يتمثل النوع الاول في ضخ حجم اضافي من السيولة من اجل توفير دفعة جديدة لعجلة الاقتصاد، اما النوع الثاني من الحلول فقد تمثل في محاولة تسيير الأصول عالية المخاطر للمؤسسات المالية المتعثرة و التي لها وزنا كبيرا داخل الصناعة المصرفية الخاصة بها؛ حيث قامت الولايات المتحدة الامريكية باتباع خطة Paulson و التي كانت تهدف الى شراء مجموعة من الاصول المتعثرة بتكلفة قدرها 700 مليار دولار الى جانب المساهمة في راس مال مجموعة من البنوك مثل: Citigroup, Wells Fargo, JP Morgan, Chase, bank of America كما قامت بريطانيا بتأميم بنك Northern Rock.

2.II. **<u>أهم الاسباب التي ادت الى حدوث الازمة</u>:** تعد الازمة المالية الاخيرة كنتيجة لبعض الاخطاء التي تسببت فيها بعض الاطراف و التي يمكن ان نذكر من بينها ما يلي[13]:

2.1.II. <u>سوء تقييم المخاطر و التهرب من متطلبات راس المال</u>: لعله من ابرز الاسباب التي ادت الى الازمة هو قيام البنوك و المؤسسات المالية المقرضة الاخرى التوسع في منح القروض دون مراعاة المخاطر التي يمكن ان تنجم عنها خاصة تلك المتعلقة بالقروض عالية المخاطر، و ما ساعدها في ذلك هو السياسة التي اتبعتها ال و م أ في مجال الاسكان الى جانب السيولة الكبيرة التي توفرت لها خاصة بعد اللجوء الى توريق ديونها و هو ما دفع تلك المؤسسات المقرضة الى غض النظر عن القدرة الائتمانية للمقترضين و هذا نتيجة امكانية تحويلها لجزء من مخاطرها الى المستثمرين الذين يقومون بشراء السندات المدعومة بالأصول المرهونة، و من جهة اخرى فقد قامت تلك المؤسسات المقرضة بالتعامل في الادوات خارج الميزانية و هذا من اجل الحفاظ على مستوى منخفض من راس المال في ظل غفلة الجهات الرقابية، هاته الاخيرة التي وجدت نفسها عاجزة عن الاشراف على تنظيم الصناعة المصرفية و هذا بسبب ما يلي:

- التغير السريع في هيكل ميزانيات البنوك بشكل يكون اسرع من تغير ميزانيات المؤسسات الاخرى؛
- زيادة عدد الابتكارات المالية؛

- محدودية الوسائل المتوفرة لدى الجهات الرقابية سواءا المادية منها او البشـــرية، حيث تزاحمها المؤسسات المالية الاخرى في الموارد البشرية المؤهلة مما حفز هاته الأخيرة على العمل لدى المؤسسات المالية الكبيرة ذات الاجور المرتفعة؛
- عدم الاستقلال التام لهاته الهيئات الرقابية جعلها عرضة لمجموعة من الضـــغوط من طرف الجهات السياسية الاخرى و كذلك اصحاب المصالح، الـــى جانـــب عوامل الفساد الاداري كلها ادت الى تقييد نشاط هاته الهيئات.

II.2.2. سوء الموازنة بين الالتزامات قصيرة الاجل و الاصول طويلة الاجـــل: بعـــد تحول البنوك و المؤسسات المقرضة الاخرى الى القطاع العقـــاري خاصـــة فـــي مجـــال القروض عالية المخاطر فان ذلك جعلها تبحث عن مزيد من السيولة ما دفعها الى اللجـــوء الى المؤسسات المتخصصة من اجل توريق ديونها، غير ان هاته المؤسسات المتخصصـــة حتى تتمكن من تمويل المؤسسات المقرضة اعتمدت في ذلك على الحصول علـــى ديـــون قصيرة الاجل و ذلك عبر طرح عدد كبير من الاوراق التجارية و ما حفزها على ذلك هو اسعار الفائدة على الديون قصيرة الاجل و التي كانت منخفضة مقارنة بأسعار الفائدة علـــى الديون طويلة الاجل؛ بالإضافة الى زيادة الحصة السوقية للبنوك الاستثمارية و التي تعتمد في جزء كبير من نشاطها على الاوراق التجارية، حيث انه في الظروف العادية من الممكن التوفيق بين تلك الالتزامات القصيرة الاجل و الاصول الطويلة الاجل و لكن يصعب ذلـــك في زمن الازمة.

II.2.3. التساهل من قبل وكالات التصنيف الائتماني: لقد ساهمت نتائج التصنيف التي قدمتها هاته الوكالات في زيادة اقبال المستثمرين على السندات عالية المخاطر خاصة مـــن فئة المستثمرين الصغار الذين يعتمدون على تصنيفات هاته الوكالات فـــي تحديـــد مجـــال الاستثمار الذي يستثمرون فيه، حيث تضم سوق وكالات التصنيف في ال و م أ 3 وكـــالات كبيرة للتصنيف هي Moody's, Standard and Poor's, Fitch حيث تسيطر الاولى و الثانيـــة منها على 80% من سوق وكالات التصنيف في ال و م أ مما يعني زيادة التركيـــز داخـــل السوق مما اكسبها سلطة محتكر في السوق، و هذا ما سمح لها بالتواطؤ مـــع المؤسســـات المصدرة للأوراق المالية حتى تضمن ولائها الى جانب العمولات التي تحصل عليها، حيث

قامت هاته الوكالات بمنح الدرجة AAA للعديد من السندات عالية المخاطر، بالرغم من خوفها من ان تفقد مصداقيتها من قبل فئة المستثمرين الذين يتعاملون معها .

II.3. **الانتقادات الموجهة لمعايير بازل 2:** على الرغم من ان الاسباب الرئيسية للازمة المالية الاخيرة تكمن في عدم احترام اغلبية المؤسسات المالية في ال و م أ للمعايير الدولية للنشاط المصرفي، غير ان معايير الرقابة المصرفية لبازل 2 لم تسلم هي الاخرى من الانتقادات و من ابرزها ما يلي[14]:

II.3.1. ضعف عملية تقييم المخاطر: تعتمد الركيزة الثانية لمعايير بازل 2 على اعتماد البنوك التي لا تستطيع تقدير المخاطر التي تتعرض لها بنفسها على تقديرات مراقبين خارجيين، و هذا باستخدام مجموعة من الوسائل و المؤشرات المعقدة و التي تعتمد أساسا على شخصية المراقب، هذا الاخير الذي هو عرضة لمجموعة من الضغوط التي مصدرها البيئة التي يعمل بها الى جانب جوانب الضعف التي يمكن ان يعاني منها، كل هاته العوامل تحول دون تمكنه من التوصل الى احسن تقييم لمخاطر هاته البنوك، مما يتطلب العمل على تقنين نشاط هؤلاء المراقبين من خلالهم دفعهم الى استخدام مجموعة من المعايير الكمية و التي لا يمكن ان تتأثر بآرائهم الشخصية؛

II.3.2. عدم القدرة على التوقع بالمخاطر النظمية: و يقصد بالمخاطر النظمية مجموعة الاحداث الخارجية القادرة على تهديد استقرار النظام المالي و المصرفي، حيث ان تركيز معايير لجنة بازل على التأكد من كفاية راس المال لدى البنوك لم يكن كافيا دون العمل على تحديد مخاطر السيولة التي يمكن ان تواجه المؤسسات المالية خاصة اوقات الازمات، مما يتطلب التركيز اكثر على كيفية تحديد مخاطر السيولة؛ الى جانب اهتمام معايير بازل على ادارة المخاطر الخاصة بكل بنك على حدى دون اهمال استقرار النظام المصرفي ككل و الذي يمكن تهديده من خلال انتشار عدوى المشاكل من البنوك العاجزة الى البنوك السليمة؛

II.3.3. عدم القدرة على ادارة الابتكارات المالية: لقد اطلق الكثير من المتتبعين لأحداث الازمة المالية الاخيرة على عملية التوريق تسمية[15] (Chernobyl of securitization) من خلال تشابه الازمتين من حيث سوء تسيير التكنولوجيا الحديثة من قبل الادارة الضعيفة

للمؤسسات التي تستخدمها، و هو ما استدعى اعادة النظر في ادارة هذا النوع من المنتجات المالية حتى لا تكون هناك ازمات اخرى.

III. **معايير بازل 3:** بعد تحليل اسباب الازمة المالية الاخيرة من قبل لجنة بازل و التوصل الى النقائص التي ظهرت على معيار بازل 2، قامت اللجنة بإصدار معايير بازل 3 و التي قامت من خلالها بمحاولة اجراء بعض التعديلات على معيار بازل 2 من اجل تحسين قدرة النظام المصرفي على مواجهة و ابتلاع الصدمات المتكررة على المستوى المالي و الاقتصادي؛ و يمكن تقسيم التوصيات التي جاءت بها اللجنة من خلال معيار بازل 3 الى مستويين رئيسيين هما: المستوى الجزئي من خلال تدعيم قدرة المؤسسات المالية على مواجهة المخاطر المحتملة التي تواجهها و بالتالي امكانية تجنب حدوث ازمات، و المستوى الكلي (على مستوى النظام المصرفي) و الذي حاولت اللجنة تقديم التوصيات اللازمة بشأنه من اجل توجيه طبيعة العلاقة التي تربط البنوك و المؤسسات المالية فيما بينها الى جانب تشديد الرقابة على البنوك ذات الوزن الكبير داخل النظام المصرفي و التي قد تؤدي عملية افلاسها الى خلق ازمة كبيرة داخل النظام المصرفي المحلي او الدولي. و فيما يلي سوف نحاول التطرق الى اهم التوصيات التي جاء بها معيار بازل 3[16].

III.1. **تدعيم القواعد الاحترازية الخاصة برؤوس الاموال:** نظرا لأهمية راس المال في تدعيم سلامة الجهاز المصرفي و زيادة قدرته على مواجهة المخاطر، قامت اللجنة باقتراح المعايير التالية:

III.1.1. تحسين نوعية، تجانس و شفافية راس المال: نظرا للنقائص التي ظهرت على رؤوس اموال البنوك و المؤسسات المالية خلال الازمة الاخيرة و التي كانت نتيجة لاختلاف التشريعات فيما يخص مكونات راس المال الى جانب عدم احترام عدد كبير من هاته المؤسسات المالية للقواعد الاحترازية لبازل 2، و كذلك غياب الشفافية في ادارة رؤوس الاموال، قامت اللجنة بفرض تركيبة جديدة لراس المال[17] تقوم على رفع نسبة الاسهم العادية و العناصر الاخرى المشابهة لها (و التي يطلق عليها العناصر الصلبة لراس المال) من 2% الى 4.5% من الاصول المرجحة بالمخاطر مع امكانية تدعيم هاته النسبة بشريحة اضافية قد تصل الى 2.5% من الاصول المرجحة اذا تطلب الامر ذلك، و كذلك رفع نسبة الشريحة T1 من راس المال الى 6% من الاصول المرجحة، مع ابقاء نسبة

اجمالي رؤوس الاموال الى الاصول المرجحة بالمخاطر عند حد 8% مع استبعاد الشريحة T3 التي تم العمل بها في معيار بازل 2؛ و لقد اوردت اللجنة في التقرير الخاص بمعيار بازل 3 التعريف بمكونات كل شريحة من شرائح راس المال و كذلك الشروط و الجدول الزمني للتطبيق التدريجي لكل نسبة من النسب المشار اليها في الاعلى.

و في سبيل زيادة شفافية راس المال و كذلك تدعيم قدرة قوى السوق عند الحكم على جودة مكونات راس المال، فقد طالبت اللجنة البنوك العمل على التصريح بالمعلومات الضرورية حول مكونات راس مالها و نسب كل جزء من اجزائه.

III.1.2. تغطية المخاطر: نظرا لعدم الاكتراث الذي ابدته البنوك اثناء قيامها بتقييم المخاطر التي تعرضت لها خلال الازمة المالية الاخيرة سواءا تلك المتعلقة بعناصر داخل الميزانية او خارجها فقد قامت اللجنة بتقديم توصيات حول ضرورة زيادة التركيز على عملية ادارة المخاطر داخل البنوك خاصة تلك المتعلقة بمخاطر الطرف المقابل (le risque de contrepartie) و الناتجة عن عدم التزام أو عدم قدرة الاطراف الاخرى المقترضة في العقود التمويلية على الوفاء بالتزاماتهم خاصة في حالة عقود المشتقات المالية؛ و بالتالي فقد ركزت اللجنة على ضرورة اعتماد البنوك على بيانات حديثة اثناء عملية تقدير المخاطر، الى جانب وضع بعض التوصيات الاضافية حول ضرورة احتياط البنوك للتراجع في التصنيف الائتماني للمقترض، اضافة الى تحفيز البنوك على اعتماد اسلوب التقييم الداخلي للمخاطر و تجنب الاعتماد على تصنيفات وكالات التصنيف الخارجية نظرا للمخالفات التي قامت بها خلال الازمة الاخيرة.

III.1.3. تدعيم متطلبات راس المال بنسبة رافعة مالية جديدة: لقد دفع اعتماد البنوك و المؤسسات المالية الاخرى على اثر رافعة مالية كبير خلال الازمة الاخيرة لجنة بازل الى اصدار نسبة جديدة للرافعة المالية من خلال اعتماد نسبة الشريحة T1 الجديدة الى اجمالي القروض تقدر ب 3% خلال دورة محاسبية كاملة و هذا بداية من جانفي 2011[18]، من خلال قيام اللجنة بمراقبة هاته النسبة كل سداسي الى جانب مراجعة الاساليب المحاسبية المعتمدة في حسابها، و هذا من اجل تدعيم قدرة رؤوس الموال على مواجهة تقلبات الاسواق المالية.

III.1.4. الحفاظ على راس المال: كما تم الاشارة له من قبل فان اللجنة اوصت بضرورة قيام البنوك بتدعيم رؤوس اموالها بهامش اضافي من راس المال قد تصل نسبته الى 2.5% من الاصول المرجحة، و هذا من خلال تدعيم العناصر الصلبة لراس المال، و في حالة عدم قيام البنوك بالاحتفاظ بهذا الهامش فان اللجنة طلبت من البنوك المركزية العمل على منع هاته البنوك من توزيع جزء من الارباح على المساهمين حسب نسب معينة حددتها اللجنة، فمثلا اذا بلغت نسبة العناصر الصلبة 5.20% من الاصول المرجحة (4.5% القانونية + 0.7% هامش اضافي) فانه بالرجوع الى النسب التي حددتها اللجنة فان البنك المركزي يمنع هذا البنك من توزيع 80% من ارباحه، مما يمكن ان يضعف من ثقة المساهمين بالبنك. غير ان العمل بهاته الاجراءات لا يتم الا بعد توفر المتطلبات الدنيا لجميع شرائح راس المال، و سيتم تطبيق هاته النسب تدريجيا خلال الفترة من 1 جانفي 2016 الى نهاية سنة 2018 من خلال اضافة نسبة 0.625% كل سنة (بمجموع 2.5% خلال 4 سنوات)، ليتم تطبيقها فعليا مع بداية 2019.

III.1.5. مواجهة التقلبات الدورية في اعمال البنوك: تهدف اللجنة من خلال هاته التدابير الى احد من التقلبات الدورية التي تطبع نشاط البنوك و المرتبطة بالدورات الاقتصادية للاقتصاديات الوطنية، حيث نجد ان البنوك تتوسع في منح القروض خلال فترات الرواج للاقتصاد غير ان ذلك التوسع يتم في بعض الاحيان بشكل اكبر من اللازم، مما يؤدي الى زيادة المعروض منها و بالتالي زيادة المنافسة بين البنوك مما يؤدي الى تراجع جودة القروض الممنوحة و بالتالي زيادة المخاطر التي تتعرض لها تلك البنوك و النظام المصرفي ككل، و عند حصول اي حالة كساد في الاقتصاد فان ذلك يمكن ان يتسبب في حدوث ازمات مالية مما قد يزيد من مخاوف البنوك و بالتالي تقوم بتخفيض حجم القروض الممنوحة للاقتصاد مما يمكن ان يزيد من حدة الكساد الذي تعرض له الاقتصاد، و هذا طلبت اللجنة من الجهات المشرفة على الصناعة المصرفية ضرورة العمل على فرض هامش اضافي على راس المال قد يصل الى 2.5% من اجمالي الاصول المرجحة، و هذا من اجل الحد من قدرة البنوك على التوسع في منح القروض خلال فترات الرواج الاقتصادي مما يمكن ان يحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

1.6.III. توصيات خاصة بالبنوك ذات الحجم الكبير (البنوك ذات الاهمية النظامية): تعمل اللجنة على البحث عن بعض المعايير الكيفية و الكمية التي تسمح لها بتحديد البنوك ذات الاهمية النظامية داخل الانظمة المصرفية سواءا المحلية منها او على الصعيد الدولي، و هذا من اجل معاملة هذا النوع من البنوك معاملة خاصة من حيث المتطلبات التي سبق الاشارة اليها و هذا نتيجة الازمة التي يمكن ان تخلق عن افلاس احد تلك البنوك.

2.III. **معايير بازل 3 الخاصة بالسيولة:** على الرغم من انه من بين اهداف البنوك هو محاولة الاحتفاظ بحجم جيد من السيولة، الا ان الازمة المالية الاخيرة اظهرت سوء تسيير للسيولة من قبل البنوك مما زاد من تفاقم الازمة، و لهذا قامت اللجنة بفرض معيارين دوليين لقياس السيولة[19] يهدف الاول الى تنظيم السيولة على المدى القصير، اما الثاني فيستهدف السيولة على المدى الطويل.

2.1.III. معيار السيولة في المدى القصير (LCR, *liquidity coverage ratio*) : يهدف هذا المعيار الى زيادة قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة خلال مدة لا تتجاوز 30 يوم، و يتم حساب هذا المعيار من خلال المعادلة التالية[20]:

$$LCR = \frac{\text{الأصول السائلة المستحقة ذات الجودة العالية}}{\text{مجموع صافي التدفقات النقدية الخارجة لل 30 يوم التالية}} \geq \%100$$

و يساوي مجموع صافي التدفقات النقدية لل 30 يوم التالية الفرق بين اجمالي التدفقات النقدية الخارجة و اجمالي التدفقات النقدية الداخلة (على ان لا تتعدى هاته الاخيرة 75% من اجمال التدفقات الخارجة) و هذا في ظل الظروف التي تحددها السلطات الرقابية خلال ال 30 يوم التالية؛ و من جهة اخرى فقد اصبحت البنوك مطالبة بالاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة لمواجهة التدفقات النقدية الخارجة، و يقصد بهذا النوع من الاصول تلك الاصول التي تحافظ على سيولتها في اوقات الازمات و تحظى بقبول البنوك المركزية، كما قامت اللجنة بوضع مجموعة من الخصائص التي يجب ان تتوفر في الاصول حتى يتم تصنيفها على انها اصول سائلة عالية الجودة؛

2.2.III. معيار السيولة في المدى الطويل (NSFR, *net stable funding ratio*) (خلال سنة واحدة): تهدف اللجنة من خلال هذا المعيار الى تحفيز البنوك على تمويل

اصولها بالاعتماد على مصادر تمويل متوسطة و طويلة الاجل، على عكس ما حدث قبل الازمة المالية الاخيرة اين قامت بعض المؤسسات المالية خاصة البنوك الاستثمارية بالاعتماد على قروض قصيرة الاجل في مقابل منح قروض عقارية طويلة الاجل، و يتم احتساب هذا المعيار من خلال العلاقة التالية[21]:

$$NSFR = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \geq \%100$$

III.2.3. أدوات رقابية اخرى: من اجل الحرص على احترام معايير السيولة من قبل البنوك و المؤسسات المالية الاخرى، توصلت اللجنة الى وضع الادوات التي تسمح للسلطات المشرفة بالتأكد من ما يلي:

- اختلاف في المدى الزمني بين اصول و التزامات البنوك؛
- حجم التركز في مصادر التمويل، و مدى قدرة هاته المصادر على الالتزام بتوفير التمويل اللازم؛
- نسبة LCR من خلال استخدام العديد من العملات الدولية و هذا من اجل تجنب مشاكل سعر الصرف.

و لقد حددت اللجنة تاريخ 1 جانفي 2015 من اجل الانطلاق الفعلي في العمل بمعيار LCR و تاريخ 1جانفي 2018 بالنسبة لمعيار NSFR، مع القيام بفترة ملاحظة تبدأ من سنة 2011 و هذا من اجل التوصل الى بعض التعديلات على المعيارين قبل الانطلاق الفعلي للعمل بهما.

الجدول رقم : الجدول الزمني للتنفيذ التدريجي لمتطلبات معيار بازل 3.

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	À partir de 2019
Ratio de levier	Surveillance par les autorités de contrôle		Période d'évaluation parallèle : 1er janvier 2013 – 1er janvier 2017 Publication : à compter du 1er janvier 2015					Intégration au pilier 1	
Ratio minimal pour les actions ordinaires et assimilées de T1 (CET1)			3,5 %	4,0 %	4,5 %	4,5 %	4,5 %	4,5 %	4,5 %
Volant de conservation des fonds propres						0,625 %	1,25 %	1,875 %	2,50 %
Ratio minimal CET1 + volant de conservation			3,5 %	4,0 %	4,5 %	5,125 %	5,75 %	6,375 %	7,0 %
Déductions de CET1 (y compris montants dépassant la limite pour les DTA, MSR et participations dans des établissements financiers)				20 %	40 %	60 %	80 %	100 %	100 %
Ratio minimal Fonds propres de base (T1)			4,5 %	5,5 %	6,0 %	6,0 %	6,0 %	6,0 %	6,0 %
Ratio minimal Total des fonds propres			8,0 %	8,0 %	8,0 %	8,0 %	8,0 %	8,0 %	8,0 %
Ratio minimal Total des fonds propres + volant de conservation			8,0 %	8,0 %	8,0 %	8,625 %	9,25 %	9,875 %	10,5 %
Instruments de fonds propres devenus non éligibles aux autres éléments de T1 et à T2			Élimination progressive sur 10 ans à partir de 2013						
Ratio de liquidité à court terme (LCR)	Début période d'observation				Introduction du ratio minimal				
Ratio de liquidité à long terme (NSFR)	Début période d'observation							Introduction du ratio minimal	

المصدر : Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle 3 : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, document révisé, Banque Des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse, juin 2011 . P 76.

الـــخاتـــمـــة:

لقد عملت لجنة بازل من خلال معايير بازل 3 على تشديد الرقابة على البنوك و المؤسسات المالية الاخرى العاملة في الصناعة المصرفية و هذا من اجل تفادي المخالفات و جوانـــب الضعف التي حصلت خلال الازمة المالية الاخيرة، و كذلك بناء صناعة مصـــرفية اكثـــر قدرة على مواجهة المخاطر، و بعد قيامها بتحليل الاسباب الرئيسية لهاته الازمـــة، و مـــن خلال تتبع مجموعة التعديلات التي جاء بها معيار بازل 3 نجد ان اللجنة ركـــزت علـــى تعزيز راس مال البنوك و كذلك تشجيعها على الاحتفاظ براس مال اعلى من الحدود الدنيا التي جاء بها المعيار بالإضافة الى ضرورة التركيز على نوعية مكونـــات راس المـــال و خاصة تلك المكونات الصلبة له، و من جهة اخرى فقد عملت اللجنة على تقديم توجيهـــات للبنوك حول كيفية استخدام السيولة الخاصة بها خاصة في اوقات الازمات من خلال اصدار معياري السيولة في المدى القصير و المدى المتوسط و الطويل؛ و مـــع بدايـــة التطبيـــق التدريجي لمعايير بازل 3، فان ردود الفعل الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية الاخرى و

كذلك الخبراء في المجال المصرفي ايدت بشدة هاته المعايير و كانت اكثر تفاؤلا حول قدرة هاته المعايير على تصحيح الخلل الذي حدث وقت الازمة، غير ان ذلك لم يمنع من ظهور بعض المخاوف المتعلقة بقدرة البنوك على الالتزام بمتطلبات بازل3، الى جانب التخوف من مساهمة هاته المعايير في الحد من قدرة البنوك و المؤسسات المالية الاخرى على تمويل التنمية في الدول التي تعمل بها خاصة في هذا الوقت بالذات الذي ما زالت فيه العديد من الدول تعاني من تداعيات الازمة المالية الاخيرة، و عليه فانه من بين التوصيات التي يمكن تقديمها نجد ما يلي:

- قيام الهيئات المحلية المشرفة على تنظيم الصناعة المصرفية (المتمثلة عادة في البنوك المركزية) بالحرص على تطبيق التوصيات التي جاء بها معيار بازل 3؛
- توجيه الهيئات الدولية للنشاط الاشرافي لهيئات الاشراف المحلية من اجل مساعدتها على اتخاذ الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب تجنبا لمزيد من الازمات؛
- تحسيس المجالس الادارية للبنوك (خاصة تلك البنوك الخاصة) بفوائد الالتزام بمعايير بازل 3؛

و تبقى السنوات القادمة وحدها الكفيلة بتقييم مدى كفاءة و فعالية معايير بازل 3.

الهوامش:

[1] Xavier Freixas & Jean-charles Rochet, **Micro economics of banking** ; 2nd ed ; the MIT press, England, 2008. p 306.

[2] Andrew W.Mullineux & Victor Murinde**, Handbook of international banking** ; Edward Elgar publishing, UK. 2003. p 572.

[3] James R Barth & Gerard Caprio, **Rethinking bank regulation**, 1st publication, Cambridge universite press, UK, 2006. P 64.

[4] Idem.

[5]سمير الخطيب، **قياس و ادارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي و تطبيق عملي)**، دار المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005. ص 40.

[6]المرجع السابق، ص 41.

[7]موسى امبارك احلام، **آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية(دراسة حالة بنك الجزائر)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005. ص 81.

[8] Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **convergence internationale de la mesure et des normes de fonds propres**, Dispositif révisé, Banque Des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse, juin 2004 . P 140.

[9]سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره. ص 54.

[10]سامر مظهر قنطقجي، **ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية**، الطبعة الاولى، دار النهضة، سوريا، 2008. ص 43.

[11] Mathias Dewatripont and others, **Balancing the banks: Global lessons from the financial crisis**, Princeton university press; UK, 2010. P 14.

[12] idem , p 15.
[13] Andreas bosch, **Banking regulation and globalization** .Oxford university press; USA, 2009. p 246.
[14]Mathias Dewatripont and others, **Balancing the banks: Global lessons from the financial crisis**, op cit. p 86.
[15] H.M Schooner & M.W Taylor, **Global bank regulation: principles and policies**; Elsevier Inc, USA, 2010. P 283.
[16] Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle 3 : dispositif réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires**, document révisé, Banque Des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse, juin 2011 . P 2.
[17] Idem, p 13.
[18] Idem, p 69.
[19] Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Bâle 3 : dispositif international de mesure, normalisation et surveillance du risque de liquidité**, Banque Des Règlements Internationaux, Bâle, Suisse, décembre 2010 . P 1.
[20] Idem, p 4.
[21] Idem, p 28.